الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحـــدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيـــف
GENEVA

Ref/ 217 /21
Date: 17 /05/2021

(unofficial translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, Special Procedure Branch, and with reference to its letter dated 9 April 2021, concerning the letter from the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights, has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq on the above-mentioned letter.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, Special Procedure Branch, the assurances of highest consideration.

Geneva 17 May 2021

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Special Procedure Branch

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
iraq.unog@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحـــدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE

جنيـــف
GENEVA

Ref/ 217 /21
Date:17 /05/2021

تهـــدي الممثليـــة الدائمـــة لجمهوريـــة العـــراق لـــدى مكتـــب الأمـــم المتحـــدة والمنظمـــات الدوليـــة الأخـــرى فـــي جنيـــف اطيـــب تحياتهـــا إلـــى مكتـــب المفـــوض الســـامي لحقـــوق الإنســـان/ الاجـــراءات الخاصـــة، وبالإشـــارة الـــى رســـالتها المؤرخـــة فـــي 2021/4/9، تتشـــرف بإرســـال مســـاهمات جمهوريـــة العـــراق بشـــأن اســـتبيان الخبيـــر المســـتقل المعنـــي بآثـــار الـــديون الخارجيـــة للـــدول، ومـــا يتصـــل بهـــا مـــن التزامـــات ماليـــة دوليـــة أخـــرى عليهـــا، فـــي التمتـــع الكامـــل بجميـــع حقـــوق الإنســـان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تغتـــنم الممثليـــة الدائمـــة لجمهوريـــة العـــراق لـــدى مكتـــب الأمـــم المتحـــدة والمنظمـــات الدوليـــة الأخـــرى فـــي جنيـــف هـــذه المناســـبة لتعـــرب لمكتـــب المفـــوض السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة، عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف 17 آيار 2021

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
iraq.unog@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

مساهمات جمهورية العراق حول استبيان الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- دفعت فت جائحة (كوفيد 19) حكومة العراق إلى تطبيق (حالة طوارئ صحية) تسمح لها بإصدار قرارات واجراءات استثنائية صارمة للحد من انتشار فايروس كورونا المستجد من حيث غلق الحدود الدولية وحظر السفر وحرية التنقل وفرض الحظر الكامل أو الجزئي للتجوال الامر الذي أثر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية خصوصا ان ذلك تزامن مع ازمة مالية عالمية رافقها انخفاض الطلب على النفط الذي يشكل مورد رئيسي لتمويل الموازنة في العراق، عليه فان الحكومة العراقية قدمت ورقة تتضمن تقريراً نهائياً لخلية الطوارئ للإصلاح المالي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12) المتخذ بجلسته بتاريخ 12 ايار 2020، بهدف ادارة الوضع المالي ووضع الحلول المناسبة لتحقيق الإصلاح المالي وتحسين أداء المؤسسات المالية وصممت هذه الورقة لتقدم بطريقة موثقة محلياً ودولياً مزيجا من الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لمواجهة مشاكل العراق الاقتصادية والمالية من خلال مناقشة المحاور الرئيسية المقترحات الإصلاح في القطاعات الرئيسية التي تدفع الاقتصاد.
- ناقشت ورقة الاصلاح مجموعة من المحاور الخاصة بتحقيق الإصلاح المالي وتحسين اداء المؤسسات المالية وهي:

1- الاهداف العامة للورقة.
2- جذور المشكلة.
3- الدور الريعي للدولة.
4- الضغوطات السكانية.
5- جائحة كورونا وانهيار عائدات النفط.
6- ضعف المؤسسات المالية.
7- اصلاحات الورقة.

- تسببت الحرب على تنظيم داعش الارهابي في الحاق أضرار جسيمة في البنى التحتية والممتلكات تقدر بحوالي (46) مليار دولار الأمر الذي يتطلب نحو 88 مليار دولار من الاستثمارات لإصلاحها وهذا ما تمت مناقشته في مؤتمر الكويت لإعادة اعمار العراق في الكويت عام 2018 ، ولم يتم تفعيل التعهدات المقدمة في المؤتمر والتي وصلت إلى 30 مليار دولار مما ادى الى استمرار الخلل وضعف تلبية احتياجات اعادة الاعمار.
- بالنظر لطبيعة الظروف الخاصة بأسواق النفط والانخفاض الذي رافق تفشي جائحة كورونا ادت بالضرورة الى وجود عجز في الموازنة للسنوات السابقة ولتمويل العجز تزداد الحاجة إلى الديون الخارجية والداخلية وأن زيادة الديون المضافة فضلا عن الديون غير المسددة يؤدي الى زيادة العجز المستقبلي وزيادة الدين العام فضلاً عن ديون الشركات النفطية العالمية والذي سيؤدي إلى انخفاض الانتاج، وديون القطاع الخاص المستحقة التي تؤدي إلى زيادة الإعسار وقلة فرص العمل مما يضخم الضغوطات على الاقتصاد المحلي.
- يمثل الدعم الدولي للموازنة مساحة محدودة نظراً للسياسات الدولية المتبعة لمواجهة جائحة كورونا للزيادة الحادة في الانفاق والعجز المالي للحكومات في جميع انحاء العالم ومن غير المرجح أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بمد يد العون دون أن يقابلها اصلاحات كبيرة فضلا عن المحدودية في المؤسسات المالية الحكومية لتمويل العجز في الموازنة.
- ان الذهاب الى تمويل العجز من خلال التمويل النقدي غير المباشر من قبل البنك المركزي العراقي والذي هو المصدر الوحيد المتبقي في تمويل السلع والواردات مما يؤدي إلى انخفاضه بشكل كبير وبالتالي حدوث ازمة في قيمة الدينار العراقي وما يرافقه من انخفاض قيمته وارتفاع تكاليف المعيشة.